

متطلبات تطوير معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠)
فى ضوء معيار التقرير المالى الدولى IFRS: 16 (الإيجار)
"دراسة نظرية تطبيقية"

* د. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم
أستاذ المحاسبة المساعد - المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق
البريد الإلكتروني: N2002nabil@gmail.com

ملخص

تتناول الدراسة تحليل متطلبات تطبيق معيار التقرير المالى الدولى "IFRS: 16" الإيجار،
أحد معايير التقارير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB،
بموجبه سيتم الغاء معيار المحاسبة الدولى رقم "IAS: 17" ويقابله من معايير المحاسبة
المصرية "معيار رقم: ٢٠"، وجارى إلغائه وصدر معيار بديل (تحت الإصدار)، والتطبيق
الدولى اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩. أهتمت الدراسة بعقود الإيجار التشغيلى واثرا الاعتراف
والعرض بالتقارير المالية على تحسين جودة البيانات التى تعرض بقائمة المركز المالى وفق
شروط خاصة، وتعرض فى حساب "الحق فى استخدام الاصل" ويقابلها حساب التزامات
للمستأجر، اشتملت الدراسة على دراسة حالة لإحدى الشركات التى تعتمد على الإيجار
التشغيلى، توصلت الدراسة الى إيضاح الأثر من تطبيق المعيار على مجموعة من المؤشرات
المالية منها العائد على الأصول، ونسبة الديون والالتزامات الى حقوق الملكية وغيرها،
وانتهت الدراسة الى التعرف على مزايا التطبيق وما يضيفه المعيار الجديد من تغييرات فى
عرض التقارير المالية تزيد من جودة البيانات، واختتمت بمجموعة من التوصيات بناءً على ما
افصحت عنه الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات العاملة فى مجال الإيجار التشغيلى
ومسجلة بالبورصة المصرية والتى أظهرت تغيير فى نتائج الاعمال وتحسين فى جودة البيانات
مما ينعكس على اداء جيد فى نتائج المؤشرات المالية عند تطبيق المعيار.

الكلمات المفتاحية: IFRS:16 - عقود الإيجار التشغيلى - الحق فى استخدام الاصل -
التزامات مدفوعات عقود الإيجار - النسب والمؤشرات المالية.

Abstract

Requirements for the development of
Egyptian Accounting Standard No. 20 according to IFRS: 16 "Lease"
"Applied Theory Study"

The study deals analysis of the requirements of the application of the
International Financial Reporting Standard "IFRS: 16" Lease,

issued by the International Accounting Standards Board (IASB), under which "IAS: 17" is canceled, the new international standard is effective and applied internationally. As of January 1, 2019, the study concerned the Operation leases and the effect of recognition and presentation of the financial statements, which will be presented in the balance sheet according to special conditions, they are presented under the "Right of Use" account and against the "lease payments obligations" which will be presented at present value using an interest rate consistent with the lessee interest rate. The study included a case study of a sample of operating lease companies, the study applied to a set of financial ratios including Return on Assets, debt and obligations to equity ratio. study concluded by identifying the benefits of the application and the new standard changes in the presentation of financial statements and concluded with a set of recommendations as shown in the applied study on a sample of companies working in the operating lease listed in the Egypt stock market.

Keywords: IFRS: 16 – Right of Use Asset (ROU) – Operating Lease - lease payments obligations - financial ratios.

مقدمه:

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 IFRS: 16 في يناير ٢٠١٦، وفعالية التطبيق اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، وتعد التحديات الرئيسية المرتبطة بتنفيذ المعيار الدولي، لجوء العديد من الشركات إلى إحداث تغيير جذري في قوائمها المالية، نتيجة عرض جميع الحسابات المتعلقة بعقود الإيجار وخاصة التشغيلية بقائمة المركز المالي والتي كانت تسجل ضمن الأيضاحات المتممة فقط من قبل. اختلف تعريف الإيجار التشغيلية بموجب المعيار الجديد عن المعيار السابق، فأصبح عقد الإيجار محدد في أنه الحق في استخدام الأصل والسيطرة على الاستخدام لأغراض الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من تشغيل الأصل بشكل مباشر، وبالتالي فكل كلمة في عقد الإيجار أصبح لها مدلول يؤثر بشكل مباشر على التكلفة التي يتحملها المستأجر ويقر بها في دفاتره، كالحق في الرقابة من قبل المؤجر على الخدمات التي يتم إنفاقها لصيانة الأصل المؤجر أو طريقة التشغيل ومن ثم فهذا يؤثر على تماثل البيانات التي يتم الإفصاح عنها لعقد الإيجار وخاصة للأصول كالطائرات والسفن وحفارات البترول وخلافه^١،

¹ -Giulia De Martino, "Considerations on the subject of lease accounting". *Advances in Accounting*, Volume 27, Issue 2, December 2011, Pages 355-365.

وبالتالي إذا لم يتم الإشارة في عقد الإيجار الى بنود محددة مثل: تعريف الاصل المؤجر، المنافع الاقتصادية من الاصل المستأجر، حقوق الاستبدال الفنية، تحديد أوجه الاستخدام، اصبح عقد الإيجار غير خاضع لاحكام المعيار IFRS: 16. وقد اشارت العديد من الدراسات¹ الى أن حجم الترابون دولار لدى الشركات العالمية، ويحمل هذا الامر على عاتقه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB²، وبالتالي ساهمت في تقديم معيار الإيجار!

مشكلة الدراسة:

تعتبر متطلبات تطبيق معيار IFRS: 16، والذي بموجبه سيتم إلغاء المعيار IAS: 17، هي أهم تحديات تطبيق المعيار فيما يتعلق بالفصل بين متطلبات عقد الإيجار التمويلي والتشغيلي، خاصة وان المعيار الجديد يقر استثناءات لم تكن متواجدة من قبل، كالاتار المالية من كيفية الاعتراف بالاصل في قائمة المركز المالي بالقيمة الحالية بالاضافة الى كيفية عرض الالتزامات الخاصة بمدفوعات الإيجار والتي من شأنها ستزيد من المستحقات المالية، وكذلك كيفية توزيع مصروف الإيجار بقائمة الدخل ما بين مصروف الاستهلاك كعبء على التشغيل ومصروف الفائدة كعبء على التمويل وبالتالي الأثر على قائمة التدفقات المالية، ومع صدور قانون تنظيم نشاطى التاجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) في ١٤ أغسطس ٢٠١٨، وبموجبه ألغى قانون التاجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥، وبناءً عليه تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية عرض عقود الإيجار التشغيلي داخل قائمة المركز المالي لقيمة الاصول والالتزامات للاصل المستأجر (الحق في استخدام الاصل) والاثار الناتج من توزيع مصروف الإيجار في قائمة الدخل كالمعيار لكل من الاستهلاك والفائدة، وكيفية عرض قيمة التزامات مدفوعات الإيجار والتي تزيد من المستحقات بقائمة المركز المالي كما انها تعرض بالقيمة الحالية وليست بالقيمة التاريخية، مع بيان للاثار الضريبية الناتجة عن العرض بالتقارير المالية. ومدى الاختلاف والتوافق بين قانون التاجير التمويلي الجديد والمعيار الجديد في كيفية حساب مصروف الاستهلاك ومصروف الفائدة عند المستأجر. وتجب الدراسة على الاسئلة التالية:

- ١- هل المعيار IFRS: 16 يؤثر على عرض اجمالي قيمة الاصول.
- ٢- هل المعيار IFRS: 16 يؤثر على نسبة العائد على اجمالي الاصول ROA.
- ٣- هل المعيار IFRS: 16 يؤثر على نسبة الالتزامات والديون الى حقوق الملكية.

2 - Ron van Kints, L. L. Louis Spoor, "Leases on balance, a level playing field?" *Advances in Accounting*, Volume 44, 23 November 2018.

3 - Agus Fredy Maradona, Parmod Chand. "The Pathway of Transition to International Financial Reporting Standards (IFRS) in Developing Countries: Evidence from Indonesia". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Volume 30, March 2018, Pages 57-68.

4 -Begoña Giner, Paloma Merello, Francisca Pardo, "Assessing the impact of operating lease capitalization with dynamic Monte Carlo simulation" *Journal of Business Research* Volume 26, 5 December 2018.

- ٤- هل المعيار IFRS: 16 يؤثر على نسبة الاصول إلى حقوق الملكية
 ٥- هل المعيار IFRS: 16 يؤثر على نسبة أجمالي الاصول إلى الالتزامات والديون
 ٦- هل المعيار IFRS: 16 يؤثر على التكلفة المرجحة لرأس المال WACC

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

- ١- التعرف على أهم الاختلافات بين متطلبات المعيار الجديد IFRS: 16 ومعيار IAS: 17 وكذلك المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٠). والمعيار المصرى الجارى إصداره رقم (٤٩) المقابل للمعيار الجديد IFRS: 16.
- ٢- التعرف على الآثار المحاسبية عند تطبيق المعيار الجديد على عرض القوائم المالية.
- ٣- تقييم للآثار المالية والضريبية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS: 16. وهل هناك حاجة إلى تعديل للتشريعات الضريبية لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، وقانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ وتعديلاته وخاصة القانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤، من عدمه.

أهمية الدراسة:

تهتم الدراسة بالتعرف على أهم التغييرات المصاحبة للقوائم المالية عند تطبيق المعيار الجديد، خاصة عند صياغة عقود الإيجار للفصل بين الإيجار التشغيلي والتمويلي خاصة وان المعيار المحاسبى الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS: 16، اشار إلى استثناءات لابد من الأخذ بها عند صياغة عقود الإيجار.

وتجيب الدراسة على الاسئلة التالية:

١. هل يؤثر المعيار الجديد على القوائم المالية للشركات عند تحديد مدة الإيجار بالعقد؟
٢. هل يعد معدل الانتماء والخصم المعن من البنك المركزى عامل مؤثر على معدل العائد الضمنى (الفائدة) الذي تحدده الشركة؟
٣. ما هي الصناعات التي ستتأثر أكثر من غيرها بالإيجار التشغيلي؟ ولماذا؟
٤. تأثير المعيار الجديد على التكلفة المرجحة لرأس المال؟
٥. ما الذي ينبغي على الشركات أن تفكر فيه حالياً؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي والاستقرائى بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي فى تحليل ودراسة المعيار الجديد بهدف التوصل الى نتائج وتوصيات لاغراض تتعلق بتحقيق أهداف الدراسة، يضاف إلى ذلك عرض للنتائج المترتبة من تطبيق المعيار. مع عرض لدراسة حالة تطبيقية لاحدى الشركات التى تعتمد فى استثماراتها على الإيجار التشغيلي.

خطة الدراسة:

القسم الأول: التفرقة بين المعيار المحاسبي IAS: 17 ومعيار IFRS: 16 وما يقابله من معايير محاسبية مصرية.

القسم الثاني: متطلبات تطبيق المعيار IFRS: 16

القسم الثالث: الآثار المحاسبية والضريبية عند تطبيق المعيار IFRS: 16

القسم الرابع: التحديات التي تواجه الشركات عند تطبيق المعيار IFRS: 16 "دراسة حالة لاحدى الشركات المصرية" والحلول المقترحة للآثار المحاسبية والضريبية الناتجة من التطبيق.

النتائج - التوصيات - المراجع

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة تحليل للمعيار الدولي IFRS: 16 "الإيجار" فيما يتعلق بالقياس والاعتراف والعرض والافصاح لعقود الإيجار التشغيلية ومتطلبات المعيار الجديد لقياس نتائج أعمال الشركات التي تعتمد على عقود الإيجار التشغيلي، ويخرج عن نطاق المعيار باقى معايير المحاسبة سواء الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS ولا يتناول المعيار معالجات التمويل لعقود الإيجار التي تمارسها الشركات العاملة فى مجال التاجير ويدخل فى نطاق الدراسة التعرض للجوانب المحاسبية والضريبية للقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ قانون تنظيم نشاطى التاجير التمويلي والتخصيم. ويخرج عن مجال التطبيق القوانين الاخرى ذات العلاقة عدا التشريعات الضريبية السابق الاشارة اليها فى أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة:

١- (دراسة 2018: Charlene Kamau Njorogec)

اهتمت تلك الدراسة بايجار متاجر التجزئة لسنوات طويلة، والتي يتم تمويل عمليات الإيجار فيها بالديون باستخدام تحليل تأثير البيانات المالية للمعيار المحاسبي الجديد للإيجار (ASC) 842 أحد معايير المحاسبة الامريكية FASB والمقابل لمعيار IFRS: 16 الدولي، حيث تم تصميم دراسة حالة لمقارنة معيار الإيجار القديم بالجديد، لدراسة الآثار قصيرة وطويلة المدى للمعيار الجديد لكيفية إعداد وعرض التقارير المالية. حيث تم تصميم حالة للطلاب الجامعيين فى المحاسبة المالية وطلاب الدراسات المهنية فى المحاسبة MBA. لدراسة كيفية عرض القوائم المالية عند عرض الإيجار التشغيلي فى قائمة المركز المالي، إذا كان العقد خاضع لمتطلبات المعيار، لبيان الأثر على الهيكل التمويلي نظراً لأن التزامات عقد الإيجار تعرض ضمن الالتزامات طويلة الأجل مما يؤثر على قيمة الديون بقائمة المركز المالي، وانتهت الدراسة إلى أن المعيار الجديد ساهم فى تخفيض تكلفة رأس المال بالإضافة إلى تعديل مؤشر

5 - Charlene Kamau Njorogec. "Tourist Trap: The new lease accounting standard and debt covenants". *Journal of Accounting Education*, Volume 45, December 2018, Pages 45-59.

العائد على الاصول المساهمة في توليد الأرباح نتيجة تطوير عرض قائمة المركز المالي بادراج حد/ الحق في استخدام الاصل في قائمة المركز المالي. وأوصت الدراسة بأهمية تدريس تلك الآثار لطلاب الدراسات المهنية في المحاسبة لبيان الأثر على المؤشرات المالية.

٢- (دراسة^٦ Roger C. Graham: 2018)

تناولت تلك الدراسة القاء الضوء على اقتصاديات الأصول المؤجرة للمساعدة في تفسير: لماذا يتم اقتناء بعض الأصول عن طريق الإيجار التمويلي والأخرى عن طريق التآجير التشغيلي؟ والذي سيتم تعديله إلى الحق في استخدام الأصل كالمعيار الجديد، قدمت الدراسة دليل على أن عقود الإيجار التمويلية تستخدم في الأصول الخاصة الأعلى قيمة اقتصادياً والتي قد ينتهي الإيجار فيها بالشراء، أما الأصول التي يتم استئجارها تشغيلياً وتسمى عقود الإيجار التشغيلي، تمثل قيمة مضافة اقتصادية ربما تكون أقل من الأولى. فعلى الرغم من أن العائدات على أصول الإيجار التمويلي تتجاوز العائدات على أصول الإيجار التشغيلي. إلا أن طبيعة أصول الإيجار التمويلي تختلف عن طبيعة الإيجار التشغيلي في المعيار الجديد. وبالتالي سمح المعيار الجديد بتسجيل قيمة عقد الإيجار التشغيلي بقائمة المركز المالي مما يكون له أثر فعال على قيمة الأصول والاعتراف بها ومن ثم فالعائد على الأصول سوف يختلف لتضخم قيمة الأصول وبالتالي افصح ذو شفافية أعلى للمؤشرات المالية. ولكن الدراسة لم تعلق على مدى اعتماد اهلاك الأصول المستأجرة تشغيلياً ومن ثم اعتباره من التكاليف واجبة الخصم عند تحديد الوعاء الضريبي من عدمه.

٣- (دراسة^٧ Paul Munter: 2018)

أشارت الدراسة إلى أن المتطلبات المحاسبية الجديدة للإيجار التي ستدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٩، تتعكس على القوائم المالية للمستأجر في تحديد جميع عقود الإيجار، فمن منها سيخضع للمعيار باعتباره الحق في استخدام الاصل ويعرض بقائمة المركز المالي، ومنها من سيظل عقد ايجار تشغيلي آثاره تعرض في قائمة الدخل فقط، وبالتالي فهناك تغييرات كبيرة في المحاسبة عن الإيجارات القائمة والجديدة بمجرد أن تصبح المتطلبات نافذة المفعول. وأوصت الدراسة بضرورة التحديد الواضح لكل كلمة بالعقد للفصل بين ما منها يكون داخل الميزانية ومن منها يكون خارج الميزانية، لان ذلك له تأثير على التدفقات النقدية وبالتالي على القيمة السوقية لسهم الشركة بسوق الاوراق المالية.

٤- (دراسة^٨ Masaki Kusano: 2018)

- ٦- Roger C. Graham, K. C. Lin, "How will the new lease accounting standard affect the relevance of lease asset accounting?". *Advances in Accounting*, Volume 42, September 2018, Pages 83-95.
- ٧- Paul Munter, "Lessor accounting under ASC 842 – Not necessarily business as usual". *Journal of Accounting Education*, Volume 43, June 2018, Pages 57-60.
- ٨- Masaki Kusano, "Effect of capitalizing operating leases on credit ratings: Evidence from Japan". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Volume 30, March 2018, Pages 45-56.

هدفت تلك الدراسة إلى إيضاح تأثير رسمة عقود الإيجار التشغيلي على التصنيفات الائتمانية في اليابان. حيث بحثت في كيفية قيام وكالة التصنيف الائتماني في الاعتماد على معلومات الإيجار المنشورة بالتقارير المالية عند تحديد تصنيفات الائتمان على النحو التالي: أولاً: أن ترتبط عقود الإيجار التشغيلي المرسمة بالتقييمات الائتمانية. ثانياً: وجدت أن الارتباط بين عقود الإيجار التشغيلي مقابل الإيجارات التمويلية والتصنيفات الائتمانية لا تختلف اختلافاً جوهرياً. ومع ذلك عندما تكون عمليات الإفصاح عن الإيجار التشغيلي أقل موثوقية، نجد أن عقود الإيجار التشغيلية ترتبط بالتقييمات الائتمانية وأن مخاطر عقود الإيجار التشغيلي تختلف جوهرياً عن عقود الإيجار التمويلي. أشارت الدراسة إلى أن موثوقية المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير على علاقة المخاطر بالإيجارات التشغيلية. وانتهت الدراسة إلى نتيجة هامة أن عقد الإيجار التشغيلي عند رسملته يؤثر بصورة أكثر فاعلية في التصنيف الائتماني. عند تطبيق المعيار الجديد والذي يتطلب الاعتراف بعقد الإيجار بقائمة المركز المالي ضمن الأصول تحت مسمى الحق في استعمال الأصل ومقابل التزامات مدفوعات الإيجار بالقيمة الحالية.

٥- (دراسة^٩ Chandana Alawattage: 2018)

تتناول هذه الورقة دور المحاسبة في تحقيق طموحات الدولة السياسية في إطار نظرية المؤسسة. عرضت الدراسة البيانات من خلال "دراسة حالة موسعة" تشمل عملاً ميدانياً لمدة ثلاثة أشهر في ممارسات إدارة تكاليف شركة الكهرباء المصرية. أشارت الدراسة إلى أن المحاسبة تلعب دوراً سياسياً في إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات الهيكلية وكيف يتطور هذا الدور مع الإيديولوجيات السياسية للدولة. وجعلت من التعديل المنتظر في معيار الإيجار مساهمة وبشكل إيجابي في تغيير دور المحاسبة في الإطار المؤسسي للدولة فبدلاً من قيام الشركات بإبرام عقود الإيجار التمويلي فيمكن للشركات إبرام عقود الإيجار التشغيلي وعرضها ضمن قائمة المركز المالي من خلال ح/ الحق في استخدام الأصل طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي الجديد، والذي سيحد من عمليات الإيجار التمويلي، حيث أن الشركات الأجنبية تبنى محطات الكهرباء وتستأجرها الشركات المصرية وتعرضها بقائمة المركز المالي في ح/ الحق في استخدام الأصل مما يعرض نتائج أفضل للمستأجر في قيمة الأصول ويساهم في تحسين نتيجة أعمال النشاط ومن ثم عرض أفضل لنتائج الأعمال وتحسين في قيمة سهم الشركة عند عرضها للطرح سواء الأولى أو الثانوى.

٦- (دراسة^{١٠} Fernando Comiran: 2016)

تعد تلك الورقة من الدراسات التي اهتمت بدراسة التغييرات المطلوبة في محاسبة عقود الإيجار التي اقترحتها مجلس معايير المحاسبة الدولية. أشارت إلى أن هناك على الأقل ثلاثة دوافع لاي شركة للضغط على التغييرات المقترحة من منطلق الاعتقاد بأن التغييرات ستزيد من تكلفة رأس

⁹ - Chandana Alawattage, Loai Ali Alsaïd, "Accounting and structural reforms: A case study of Egyptian electricity". *Critical Perspectives on Accounting*, Volume 50, January 2018, Pages 15-35

¹⁰ - Fernando Comiran, Carol M. Graham, "Comment letter activity: A response to proposed changes in lease accounting", *Research in Accounting Regulation*, Volume 28, Issue 2, October 2016, Pages 109-117.

المال، وزيادة اعباء التكلفة متمثلة في (التفاوض على تجديد الديون، أتعاب مراجع الحسابات) بالإضافة الى التغير في أنظمة تكنولوجيا المعلومات، لكن انتهت الى ان التغييرات ستزيد من فاعلية عرض عقد الايجار التشغيلي تحت مسمى جديد بقائمة المركز المالي خاصة في استخراج الطائرات دون التحكم في خطوط التشغيل على سبيل المثال، ومن ثم فهذا سيزيد من شفافية القوائم المالية وصلاحيه تلك المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار.

٧- (دراسة^{١١} Masaki Kusano: 2016)

تناولت الدراسة العواقب الاقتصادية للتغيرات في معيار المحاسبة "الايجار" في اليابان عند التطبيق ٢٠١٩. على وجه الخصوص، وما إذا كان لرأس المال من عقود الايجار التمويلي آثار كبيرة على سلوك الشركة فيما يتعلق باختيار العلاج المحاسبي وتصنيف عقود الايجار ما بين تمويلي وتشغيلي، وانتهت النتائج الى شقين. أولاً: من المرجح أن تختار الشركات التي لديها حوافز للتعاقد مع الديون كخيار استثنائي، الذي لا يعترف إلا بالإيجارات التمويلية، ثانياً: من المرجح أن تقوم الشركات التي تختار العلاج الاستثنائي بتحويل عقود الايجار من عقود إيجار تمويلي إلى عقود إيجار تشغيلي استجابة لعرضها بقائمة المركز المالي. وهذا يتطلب توزيع شديد الدقة بين مصروف الاستهلاك والفائدة في قائمة الدخل ومن ثم بقائمة التدفقات النقدية.

التعليق على الدراسات السابقة:

أهتمت الدراسات السابقة سواء الدراسات المرتبطة بموضوع البحث أو الدراسات ذات العلاقة^{١٢}، باستعراض التطورات التي ستلحق بمعيار المحاسبة الدولي الايجار، وتأثيرها على عرض القوائم المالية، والمزايا التي ستلحق بالشركات نتيجة الإفصاح وعرض التقارير المالية والتي تنعكس على تكلفة رأس المال وهيكل التمويل بصفة عامة ولكنها لم تشير الى الآثار المالية من قيمة الاعتراف بالاصل في قائمة المركز المالي خاصة وان العرض سيكون بالقيمة الحالية بالإضافة الى كيفية عرض الالتزامات الخاصة بمدفوعات الايجار. وكذلك كيفية توزيع مصروف الايجار بقائمة الدخل ما بين مصروف الاستهلاك كعبء على التشغيل ومصروف الفائدة كعبء على التمويل والاثار على قائمة التدفقات المالية، كما لم تشير الدراسات السابقة إلى مدى التعارض او التكامل بين المعيار IFRS: 16 و قوانين التاجير التمويلي في الدول التي تناولتها الدراسات السابقة وخاصة فيما يتعلق بالاهلاك الضريبي ومدى اعتماده بالاقرار الضريبي خاصة وان معظم التشريعات الضريبية لا تتفق فيها معدلات الاهلاك والاستهلاك مع معايير المحاسبة، ولا سيما وان مصر صدر بها مؤخراً قانون تنظيم نشاطى التاجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) في ١٤ أغسطس ٢٠١٨، والذي ألغى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥

¹¹ -Masaki Kusano, Yoshihiro Sakuma, Noriyuki Tsunogaya, "Economic consequences of changes in the lease accounting standard: Evidence from Japan". *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Volume 12, Issue 1, April 2016, Pages 73-88.

¹² - Su-Jane Hsieh, Yuli Su, "The economic implications of the earnings impact from lease capitalization". *Advances in Accounting*, Volume 31, Issue 1, June 2015, Pages 42-54.

قانون التاجير التمويلى، وبالتالي تتمثل الفجوة البحثية فى كيفية عرض عقد الايجار التشغيلى بقائمة المركز المالى ومصروف الايجار بقائمة الدخل والتدفقات النقدية، والاثر الناتج من توزيع مصروف الايجار ما بين استهلاك وفائدة وكيفية عرض قيمة الاصل والتزامات مدفوعات الايجار والتي تؤثر على المستحقات بقائمة المركز المالى والتي يتم حسابها بالقيمة الحالية ونيست بالقيمة التاريخية كمتطلبات المعيار الجديد، بالاضافة الى الاثار الضريبية الناتجة عن العرض بالتقارير المالية.

فروض الدراسة:

الفرض الأول:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين جودة نتائج عرض القوائم المالية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS: 16.

الفرض الثانى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين النسب والمؤشرات المالية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS: 16 متمثلة فى النسب والمؤشرات التالية:

- نسبة متوسط العائد قبل الفوائد والضريبة إلى متوسط اجمالى الاصول (ROA).
- نسبة متوسط اجمالى الالتزامات والديون إلى متوسط اجمالى حقوق الملكية.
- نسبة متوسط اجمالى الاصول إلى متوسط اجمالى حقوق الملكية.
- نسبة متوسط اجمالى الاصول إلى متوسط اجمالى الالتزامات والديون.
- نسبة متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال WACC

القسم الأول:

التفرقة بين المعيار المحاسبى IAS: 17 ومعيار IFRS: 16 وما يقابله من معايير محاسبة مصرية.

IFRS: 16 ويقابله المصرى المقترح رقم (٤٩)	IAS: 17 ويقابله المصرى رقم (٢٠)	
ترتيب ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل مقابل دفعة أو سلسلة دفعات يستحق على المستأجر، وتم تعريف عقد الإيجار بأنه حق استخدام الاصل مشروط بالتحكم فى الاستخدام، مع فصل مكونات العقد من مكونات ايجار بالاضافة الى مكونات غير ايجار	ترتيب ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل مقابل بدل إيجار يستحق على المستأجر (ايجار تشغيلى) أو ايجار تمويلى	عقد الإيجار
العمر الاقتصادي للاصل	العمر المفيد للاصل	عمر الاصل

<p>الاعتراف بكامل عقود الإيجار في ميزانية المستأجر ضمن الأصول والالتزامات مع بقاء الحال على ما هو عليه بالنسبة للمؤجر، كما تتم المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي والتشغيلي بطريقة واحدة</p>	<p>يصنف عقود الإيجار إلى عقد إيجار تمويلي يظهر ضمن ميزانية الشركة وعقد إيجار تشغيلي يظهر ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقط</p>	<p>التمييز بين العقود</p>
<p>يسجل المستأجر والمؤجر عقد الإيجار في صورة تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي. على أنها "داخل الميزانية" وبالتالي: إدراج جميع عقود الإيجار تقريباً في ميزانية المستأجر مع النص على الحق في استخدام الأصل والالتزام المالي. وسيتم إثبات التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية على أن يكون حق استخدام الأصل مساوياً لنفس القيمة بعد تسوية التكاليف المباشرة الأولية وتكاليف التجديد.</p>	<p>يسجل المستأجر والمؤجر عقد الإيجار في صورة تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي. وكان المستأجرون يتعاملون مع عقود الإيجار التشغيلي على أنها "خارج الميزانية"</p>	<p>تسجيل العقود</p>
<p>إعفاءات لعقود الإيجار قصيرة الأجل (١٢ شهراً أو أقل) وعقود الإيجار الخاصة بأصول منخفضة القيمة (٥٠٠٠ دولار أمريكي أو أقل). وفي حالة عقود الإيجار قصيرة الأجل، لا بد من النظر في أي شروط تمديد أو تجديد قد تعني من الناحية العملية أن مدة الإيجار تزيد عن ١٢ شهراً.</p>	<p>لا يوجد</p>	<p>استثناءات المعيار</p>
<p>العرض في القوائم المالية</p>		
<p>يتم عرض كل منهما (عقد الإيجار التمويلي والتشغيلي) بقائمة المركز المالي</p>	<p>• عقود الإيجار التمويلي تعرض كأصول في قائمة المركز المالي • عقود الإيجار التشغيلي لا يوجد لها تأثير</p>	<p>المركز المالي</p>

<ul style="list-style-type: none"> • استبدال مصروفات الإيجار التشغيلي بمصروفات الاهلاك (الحق في استخدام الاصل) والفائدة الفعالة وبالتالي تعديل قيمة الربح قبل خصم الاهلاك والفوائد • التحميل المبكر لنفقات الفائدة في السنوات الاولى من تطبيق المعيار، مما ينتج عنه انخفاض في صافي الأرباح في السنوات الأولى التالية لتطبيق المعيار مقارنة بنموذج الإيجار التشغيلي في ظل المعيار السابق. • تعديل في بعض المؤشرات والنسب الرئيسية الأخرى مثل صافي الدين، ونسبة الرفع المالي. 	<p><u>عقد الإيجار التمويلي: يعرض</u> الاهلاك والقسط بطريقة الفائدة الفعالة</p> <p><u>عقد الإيجار التشغيلي: يعرض</u> دفعات الإيجار</p>	<p>قائمة الدخل</p>
<p>يكون من استهلاك الأصل ومصروف الفائدة مما يجعل مصروف الإيجار في السنوات الأولى أعلى من السابق وذلك نتيجة استهلاك الأصل بنسبة ثابتة الا ان استهلاك مصروف الفائدة يتناقص</p>	<p>قيمة الاستهلاك ومصروف الفوائد يظل ثابت طوال سنوات عقد الإيجار</p>	<p>مصروف الإيجار لعقود التأجير التمويلي</p>
<p>مفاوضات الإدارة تؤثر على الأرباح المعروضة بقائمة الدخل أو حقوق الملكية لان الاعتراف بقيمة التعاقد يعرض بالقيمة الحالية للحق في استخدام الاصل بما تم التفاوض عليه كالالتزام ويعترف بالفرق بين القيمة الحالية للعقد وقيمة العقد على انها ايرادات ناشئة عن مفاوضات الإدارة ونجاحها ضمن حقوق الملكية.</p>	<p>تتأثر بالإيرادات المعترف بها نتيجة التعاقد ولا يوجد تأثير لمفاوضات الإدارة</p>	<p>الأثر على ربحية السهم</p>

وبالتالي يختلف العرض بالقوائم المالية ما بين المعيار القديم والجديد على النحو التالي:

IFRS: 16	IAS: 17		
اي عقد إيجار	عقد الإيجار التشغيلي	عقد الإيجار التمويلي	
تعرض بالميزانية		تعرض بالميزانية	الأصول
التزامات		التزامات عقد	الالتزامات

مدفوعات الإيجار		الإيجار	
X	X	X	الإيرادات
	مصروفات الإيجار		تكاليف التشغيل
			الربح قبل الضريبة والفوائد والإهلاك EBITDA
الإستهلاك		الإستهلاك	الإستهلاك والإهلاك
			أرباح التشغيل
الفوائد		الفوائد	مصروفات التمويل
			الربح قبل الضريبة

ويلاحظ ان مصروفات الإيجار في المعيار السابق تم توزيعها بالمعيار 16 IFRS إلى مصروف الإستهلاك والفوائد مع عرض قيمة الاصل "الحق في استخدام الاصل" بقائمة المركز المالي ضمن الاصول ويقابلها التزام يمثل مدفوعات الإيجار.

القسم الثاني: متطلبات تطبيق المعيار 16 IFRS:

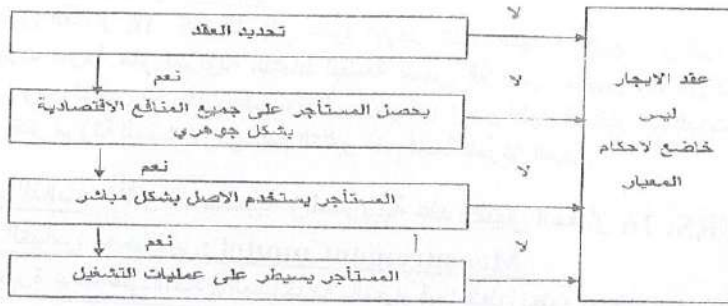
فيما يلي أهم متطلبات الاستعداد لتطبيق المعيار:

1. تحديد عقد الإيجار:

عرف المعيار عقد الإيجار التشغيلي، على انه "هو العقد الذي يعطي للمستأجر الحق في استخدام أصل معين لمدة زمنية محددة مقابل منفعة"، ويتطلب التحديد لعقد الإيجار التشغيلي بالنسبة للمؤجر توفر شرطين أساسيين هما:

- أن يكون الأصل محدد، ومعرف بالعقد وبالتالي لا يملك المؤجر الحق باستبداله.
- أن يكون لدى المستأجر السيطرة التامة على الأصل والمنافع التي يمكن الحصول عليها فإذا ما احتوى العقد على جزء يمثل خدمة ذات سعر قابل للتحديد فيجب الفصل بين مكونات العقد.

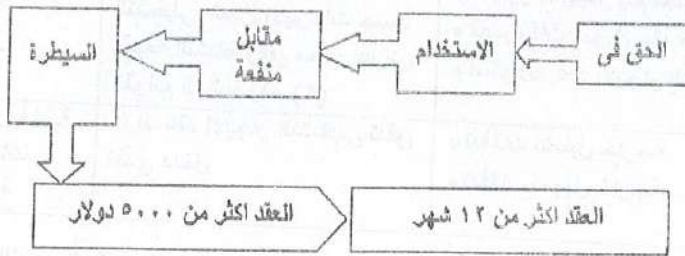
كما يجب أن يفرق المستأجر بين عقد الإيجار التمويلي المدرج في قائمة المركز المالي وعقد الإيجار التشغيلي غير المدرج فيها، عندما تدخل قواعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 IFRS حيز التنفيذ، سيتم تطبيق منهج موحد على المستأجرين، إذ يتم إدراج جميع عقود الإيجار تقريباً في ميزانية المستأجر مع النص على الحق في استخدام الأصل والالتزام المالي. وسيتم إثبات التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية على أن يكون حق استخدام الأصل مساوياً لنفس القيمة بعد تسوية التكاليف المباشرة الأولية وتكاليف التجديد والترميم. ولكن ما هو عقد الإيجار التشغيلي الذي يجب ان يدرج كالمعيار ضمن الاصول بقائمة المركز المالي، موضح بالشكل التالي:



٢. تقييم عقد الإيجار

تنص قواعد المعيار IFRS: 16 بالفقرات من (١٦:٩) على أن العقد يُعد عقد إيجار تشغيلي إذا كان "ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت مقابل منفعة". وتحدد إمكانية النظر إلى العقد باعتباره عقد إيجار تشغيلي، وبالتالي تحتاج الشركات إلى تحديد ما إذا كان هناك أصل مُحدد، وما إذا كان يحق لها الحصول على جميع المنافع الاقتصادية الناجمة عن استخدام ذلك الأصل. وبالتالي، كمثال، إذا كانت الشركة تستأجر طائرة لتشغيلها على خطوط القاهرة اليابان وفرض المؤجر قيود على خطوط التشغيل بضرورة تغيير خط السير إلى دولة أخرى، فبالتالي لا يصنف ذلك على أنه عقد إيجار وفق المعيار IFRS: 16، نظراً لعدم السيطرة من جانب المستأجر على التشغيل.

شروط عقد الإيجار التشغيلي كالمعيار:



٣. مراجعة عائد عقود الإيجار الحالية

سيؤثر المعيار IFRS: 16 على مقاييس الأداء والنسب المالية مثل العائد على الأصول ومعدل الاقتراض وتغطية الفائدة وصافي الدخل، ولذلك فمن الضروري أن تستعد كل شركة تعتمد في استثمارها على إستئجار الأصول لهذه التغييرات. وبالتالي سيشهد العديد من المستأجرين زيادة في التدفقات النقدية التشغيلية، حيث يمكن فقط تقديم الجزء الوحيد من مدفوعات الإيجار الذي يعكس الفائدة وفق الالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار في أنشطة التمويل.

٤. إعادة النظر في فترات الإيجار

لا ينطبق المعيار IFRS: 16 على عقود الإيجار التي مدتها ١٢ شهراً أو أقل، وبالتالي إذا استأجرت شركة مقر لمزاولة النشاط لبضعة أشهر، فلا يجب تسجيل ذلك في قائمة المركز المالي. ومن ثم فإن الشركات التي ترتبط حالياً بعقود إيجار أطول قد تفكر في البحث عن شروط إيجار أكثر مرونة للمساعدة في عدم التأثير على قائمة المركز المالي.

القسم الثالث: الآثار المحاسبية والضريبية عند تطبيق المعيار IFRS: 16

أولاً: القياس المحاسبي: Measurement model

١- نظرة عامة على النماذج المستخدمة بالمعيار فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلي:

بيان	المؤجر	المستأجر
	نموذج: "المخاطر والمكافآت"	نموذج: "الحق في استخدام أصل" Right-of-use (ROU)
المخاطر والاعتراف	تحويل جميع المخاطر والحوافز من المالك إلى المستأجر (التشغيل والتمويل)	<ul style="list-style-type: none"> الاعتراف بعقد الإيجار ضمن: الأصول في ح/ الحق في استخدام الأصل الاعتراف بالالتزام المقابل له ضمن: الالتزامات في ح/ التزامات مدفوعات الإيجار
عرض قائمة المركز المالي	يدرج الأصل ضمن الأصول	<ul style="list-style-type: none"> أصول مستأجرة التزامات تمويلية
عرض قائمة الدخل	يدرج العائد من عقد الإيجار التشغيلي ضمن الإيرادات حسب طبيعة النشاط وفق معيار عرض القوائم المالية رقم (١)	<ul style="list-style-type: none"> مصروف إيجار يتم تحليله إلى: مصروفات تمويل عقد الإيجار التشغيلي استهلاك عقد الإيجار التشغيلي
عرض قائمة التدفقات النقدية	إيراد عقد الإيجار التشغيلي تدفق نقدي داخل	<ul style="list-style-type: none"> تدفقات تشغيل خارجية تدفقات تمويل خارجية

بعض النسب المالية مثل العائد على الأصول (ROA) سوف تنخفض في البداية ثم ترتفع فيما بعد كذلك لأن صافي أصول الشركة سوف تنحرف للانخفاض (الحق في استخدام الأصل)، أما بالنسبة إلى صافي الربح قبل الفوائد والضرائب فإنها سوف ترتفع. كذلك من الجدير بالذكر أن التعريف الجديد للإيجار سلط الضوء أكثر على من الذي يسيطر على الأصل الذي تم إستجاره وإذا لم يكن هناك سيطرة، فلا يكون عقد إيجار كالمعيار. سوف يتم قياس الأصول والالتزامات بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار مضافاً إليها القيمة الحالية المتوقعة لأية دفعات سوف يتم دفعها عند نهاية عقد الإيجار إذا تطلب الأمر. ومن التغيرات الهامة في المعيار الجديد أنه اعتبر جميع عقود الإيجار المرتبطة بما يعرف بمفهوم " البيع وإعادة الاستئجار " ضمن ميزانية الشركة

ولا يجوز أن تبقى خارج الميزانية بغض النظر عما إذا كانت هناك عملية بيع أم لا. ووفقاً للمعيار الجديد فإن الشركة تستطيع عند البدء في تطبيق المعيار ان تختار تطبيق المفهوم الجديد للإيجار على جميع العقود القائمة وهذا سيؤدي إلى زيادة في تكلفة تطبيق المعيار إلا أنه سيساعد في إمكانية المقارنة بشكل أفضل، أما الخيار الآخر المتمثل في الإبقاء على العقود القديمة كما هي وتطبيق التعريف الجديد على عقود الإيجار الجديدة فإن هذا سيؤدي إلى تقليل تكلفة التطبيق.

٢ - يتم قياس قيمة الحق في استخدام الأصل سنوياً من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٦) اضمحلال قيمة الاصول لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد اضمحلت قيمته وبالتالي المحاسبة عن اية خسائر اضمحلال تم تحديدها بقائمة الدخل.

ثانياً: العرض في قائمة المركز المالي:

• قائمة المركز المالي:

يعد عرض عقود الإيجار بموجب المعيار الجديد والاعتراف بالالتزامات المترتبة على تلك العقود بقائمة المركز المالي، مما سيؤدي إلى تضخيم في الأصول والالتزامات، خاصة في الشركات التي تستخدم عقود الإيجار التشغيلي بشكل كثيف مثل قطاع الطيران، النقل البحري والبري وكذلك الأنشطة التي تعتمد على الإيجار أكثر من الاستحواذ.

• قائمة الدخل:

سيتم عرض مصروف الإيجار مقسم إلى، أولاً: مصروف إستهلاك حساب الحق في استخدام الأصل وثانياً: مصروف الفائدة التي تراعى قيمة التمويل في دفعات الإيجار السنوية، وبالتالي ستكون قيمة التمويل المتمثلة في الفائدة مرتفعة في السنوات الأولى وتنخفض مع مرور سنوات عقد الإيجار، وهذا ما سيؤثر على أرباح التشغيل والمؤشرات المالية المرتبطة بها.

• قائمة التدفقات النقدية:

يعتبر التغيير من المعيار القديم إلى الجديد لن يكون له أثر على صافي التدفقات النقدية للشركة، لأن الشركة ملتزمة بتسديد الدفعات المترتبة عليها للمؤجر، ويعد الفرق بين المعيارين تصنيف فقط في دفعات مصروف الإيجار كتدفقات نقدية تشغيلية متمثلة في الاستهلاك وتدفقات نقدية تمويلية متمثلة في الفائدة.

ثالثاً: الآثار الضريبية الناتجة عند تطبيق معيار IFRS: 16 في مصر

يعد قانون تنظيم نشاطي التاجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨ هو بمثابة قانون مزاولة المهنة لنشاط التاجير متمثلة في الآثار التالية:

١ - رسوم وضريبة جمركية:

قررت المادة (٣٠) من القانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨، فرض ضرائب ورسوم جمركية على ما يتم أستيراده من معدات بقصد تاجيرها ويعامل المؤجر فيما يخصه من ضرائب

ورسوم جمركية بذات معاملة المستاجر طوال فترة التأجير، وبالتالي فتلك الرسوم محملة على قيمة الاصل وتستهلك معه وفق العمر المفيد للاصل وكذا عقد الايجار الخاص بالحق في استخدام الاصل.

٢- ضريبة القيمة المضافة:

فرض قانون التأجير التمويلي رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨، ضريبة قيمة مضافة بالسعر العام (١٤%) المقررة بقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦، على الاصل الذي يقوم المؤجر بشرائه لصالح المستاجر، وبالتالي فالضريبة يتم تحميلها على الاصل الذي قام المستاجر باستجاره، ويسمح القانون برد الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمستاجر إذا كان:

• الاصل لازم لمباشرة النشاط

• عقد الايجار: تمويلي

• العقد مسجل: لدى الهيئة العامة للرقابة المالية

وبالتالي عقد الايجار التشغيلي الذي سينطبق عليه المعيار IFRS: 16، سيخرج عن دائرة التطبيق للضريبة على القيمة المضافة وسيحملها المؤجر.

والسؤال هل يجوز للمستاجر ردها من اول اقرار ضريبي كما في حالة التأجير التمويلي؟

٣- رسوم التوثيق والشهر العقاري:

قررت المادة (٣١) من قانون التأجير التمويلي رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨ إعفاء عقود التأجير التمويلي من رسوم التوثيق والشهر والقيود ورسوم اثبات التاريخ بالشهر العقاري، كذلك أعفى القانون عقود التأجير التمويلي من رسوم التنازل أو التخصيص التي تفرضها الجهات المالكة أو المصدرة لقرارات تخصيص العقارات موضوع العقد.

٤- ضريبة التصرفات العقارية:

قررت المادة (٣٢) من قانون التأجير التمويلي رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨، إعفاء عمليات البيع التي تتم بين المؤجر والمستاجر من ضريبة التصرفات العقارية المقررة بقانون قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ومن الضريبة على القيمة المضافة المقررة بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦، للاصول المستاجرة موضوع عقود التأجير التمويلي.

٥- الضريبة على العقارات المبنية:

الضريبة على العقارات المبنية والمقررة بموجب القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بالقانون ١١٧ لسنة ٢٠١٣، على جميع العقارات التي يتم تأجيرها ايجار تمويلي أو ايجار تشغيلي وفق أحكام المعيار IFRS: 16 طوال الفترة الزمنية المملوكة للمالك (المؤجر) يكون عبء الضريبة على المالك (المؤجر)، إلى أن تنتقل ملكيتها للمستاجر إذا كان هناك الحق في الشراء، وبالتالي فالضريبة خلال فترة الايجار يقع عبئها على المالك إلى أن تنتقل ملكية الاصل لطرف آخر بخلاف المالك.

٦- الاهلاك و الاستهلاك وتكلفة التمويل لعقود التأجير التمويلي:
 قررت المادة (٣٤) من قانون التأجير التمويلي رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨، اعتبار مصروف الاستهلاك والاهلاك للاصل المؤجر ومصروفات التمويل لعقد التأجير التمويلي، من التكاليف واجبة الخصم عند تحديد صافي الدخل الخاضع للضريبة، وفق معايير المحاسبة المصرية.

- يتضح مما سبق أن الأثر الضريبي عند تطبيق معيار الإيجار 16: IFRS، يتمثل فيما يلي:
- حالة إعفاء: متمثلة في الإعفاء من ضريبة التصرفات العقارية ورسوم التوثيق بالشهر العقاري لعقود الإيجار التمويلي وليس التشغيلي.
 - حالة خضوع: متمثلة في الخضوع للضريبة على القيمة المضافة والسماح بخصمها إذا كان الاصل المستأجر لازم للنشاط والعقد ايجار تمويلي ومقيد بالهينة العامة للرقابة المالية.
 - حالة عدم خضوع: متمثلة في عدم خضوع الاصل (المباني) عند المستأجر وإنما الخضوع لدى المالك الى ان يتم نقل ملكيته للمستأجر.
 - حالة خصم مصروف الاستهلاك والفائدة لعقد الإيجار التمويلي.
 - إذا تمت المحاسبة عن اضمحلال اية قيمة للاصل "الحق في استخدام الاصل" وتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال بقائمة الدخل، الا انه لم يتم الاعتراف بها ضريبياً تطبيقاً لقرار وزير المالية رقم (٧٧٩) لسنة ٢٠٠٧ الصادر في ٢٠٠٧/١٢/٣١، بعدم الاعتراف بخسائر الاضمحلال، ومن ثم فعلى الرغم من الاعتراف بها محاسبياً الا انه لم يتم الاعتراف بها ضريبياً ويتم ردها للوعاء الضريبي مما يزيد العبء الضريبي على المنشأة المستأجرة للاصل. مما ينعكس على مساهم السنة محل الاعتراف بخسائر الاضمحلال ومن ثم تحمله عبء ضريبة دخل مؤجلة وتوزيعات اقل على السهم في حالة تحقيق الشركة ارباح.

وبالتالي يستنتج مما سبق أن عقود الإيجار التشغيلي والتي سينطبق عليها المعيار IFRS: 16، ويتم عرض قيمتها تحت ح/ الحق في استخدام الاصل بقائمة المركز المالي و المصروف الخاص بها من استهلاك وفائدة تعرض بقائمة الدخل، لا تعامل ضريبياً مثل عقود التأجير التمويلي، وبالتالي لا ينطبق عليها حالات الاعفاء أو الخضوع ولكن لها معاملة خاصة بمفهوم المخالفة قانوناً، وبالتالي مصروفات الإيجار لا تعد من التكاليف واجبة الخصم بمفهوم المخالفة للمادة (٣٤) من قانون التأجير التمويلي رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨، لان المصروف لا يعرض على أنه مصروف ايجار وإنما يتم توزيعه بقائمة الدخل وفق متطلبات المعيار الجديد موزعة على استهلاك وفائدة. مما يتطلب بالضرورة تعديل تشريعي لقانون التأجير التمويلي الجديد بالسماح بخصم مصروف الإيجار بشقيها (استهلاك وفائدة) لعقود الإيجار التشغيلي والتي تعرض كالمعيار. وهذا ما سيتم تناوله بالقسم الرابع.

ثالثاً: أثر تطبيق IFRS: 16 على النسب والمؤشرات المالية:

المؤشر	ماذا يقيس؟	طريقة الحساب	الأثر
نسبة التداول	السيولة	الاصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة	زيادة النسبة
معدل دوران الاصول	الربحية	المبيعات ÷ اجمالي الاصول	انخفاض النسبة
معدل تغطية الفوائد	الافلاس طويل الاجل	الربح قبل الضريبة والفوائد والاهلاك ÷ مصروف الفوائد	زيادة الارباح تؤدي الى زيادة النسبة
ربح التشغيل	الربحية	الربح قبل الفوائد والضريبة	زيادة النسبة
الربح قبل الضريبة والفوائد والاهلاك والاستهلاك	الربحية	الربح قبل الفوائد والضريبة والاهلاك والاستهلاك	زيادة النسبة
نصيب السهم في الارباح EPS	الربحية	الارباح الصافية ÷ عدد الاسهم	يعتمد على نوعية محفظة عقود الاجار والارباح المحققة ومعدلات الضريبة المطبقة

القسم الرابع:

أولاً: "دراسة حالة" مدى تأثير تطبيق المعيار IFRS: 16 على عرض القوائم المالية لاحدى الشركات العاملة في مجال أستئجار الاصول

بلغ عدد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي المقيدة في سجلات الهيئة العامة للرقابة المالية بنهاية شهر مارس ٢٠١٨ عدد ٢٢٦ شركة^{١٣}، وتعتمد الدراسة على تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية الربع سنوى وتأثيرها السنوى المنشور بالهيئة وعلى موقعها الالكتروني^{١٤}، بلغت قيمة العقود التي تم تسجيلها بالهيئة وفق البيانات الصادرة من الهيئة خلال الفترة الزمنية التالية:

^{١٣} - في حين ان الشركات المدرجة بسجل التأجير التمويلي تعدى ٢٩٢ شركة حتى نهاية مارس ٢٠١٨، المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية - مصر

^{١٤} - http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp

تطور نشاط التأجير التمويلي			
بيان	يناير - مارس (٢٠١٧)	يناير - مارس (٢٠١٨)	نسبة التغيير
عدد العقود	٤٧٦	٤٠٨	(١٤%)
قيمة العقود	٥٦٠٩,٥١ مليون	٧٥٤٩,٢٤ مليون	٣٥%

من الملاحظ بالجدول بعاليه على الرغم من انخفاض عدد العقود الا أن قيمة عقود الايجار التمويلي في زيادة حيث بلغت ما يزيد عن ٧,٥ مليار جنيه، وهو ما يشير الى التجاء العديد من الشركات الى الايجار التمويلي ولكن مع تطبيق المعيار الجيد IFRS: 16 والذي يتطلب عرض كل العقود (تمويلي + تشغيلي) بقائمة المركز المالي متى زادت عن ٥٠٠٠ دولار وفترة الايجار اكثر من ١٢ شهر، عدا عقود الايجار قصيرة الاجل Rental والتي تخرج عن مجال التطبيق للمعيار. فسوف تلجأ العديد من الشركات الى ابرام عقود تشغيلية الا اذا كانت لديها النية في اقتناء الاصل في نهاية عقد الايجار ومن ثم فسوف تتأثر قيمة مصروف الايجار بتلك المواصفات من العقد رغبة من المستاجر في امتلاك الاصل المستاجر.

- توضح الحالة التالية أثر تطبيق معيار IFRS: 16 على عرض القوائم المالية للاصول المستأجرة بموجب عقد ايجار تشغيلي:

قامت شركة (XYZ) باستجار أصل ثابت لمدة ١٠ سنوات بقيمة ايجارية سنوية ١٠٠,٠٠٠ جنيه اعتباراً من أول يناير إلى نهاية ديسمبر من كل سنة من سنوات عقد الايجار، وتم تحديد العمر المفيد للاصل (حق استخدام أصل) لمدة (١٠) سنوات بمعدل استهلاك ١٠% و معدل الفائدة الضمني الذي حددته الشركة لنفسها ٧%، وفيما يلي الاثر على القوائم المالية:

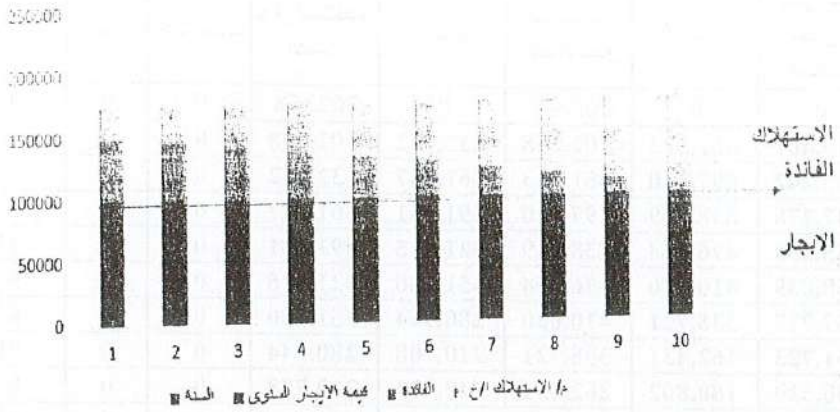
جدول رقم (١)
كيفية حساب مصروفات الاستهلاك والفائدة

السنة	حق استخدام الأصل	الاستهلاك	الرصيد	التزامات عقد الإيجال	الفائدة	م الاستهلاك الخ	الرصيد	قيمة الإيجال السنوى
1	702,358	70,236	632,122	702,358	49,165	50,835	651,523	100,000
2	632,122	70,235	561,887	651,523	45,607	54,393	597,130	100,000
3	561,887	70,236	491,651	597,130	41,799	58,201	538,929	100,000
4	491,651	70,236	421,415	538,929	37,725	62,275	476,654	100,000
5	421,415	70,235	351,180	476,654	33,366	66,634	410,020	100,000
6	351,180	70,236	280,944	410,020	28,701	71,299	338,721	100,000
7	280,944	70,236	210,708	338,721	23,710	76,290	262,431	100,000
8	210,708	70,236	140,472	262,431	18,370	81,630	180,802	100,000
9	140,472	70,236	70,236	180,802	12,656	87,344	93,458	100,000
10	70,236	70,236	0	93,458	6,542	93,458	(0)	100,000

١ - الأثر على قائمة الدخل:

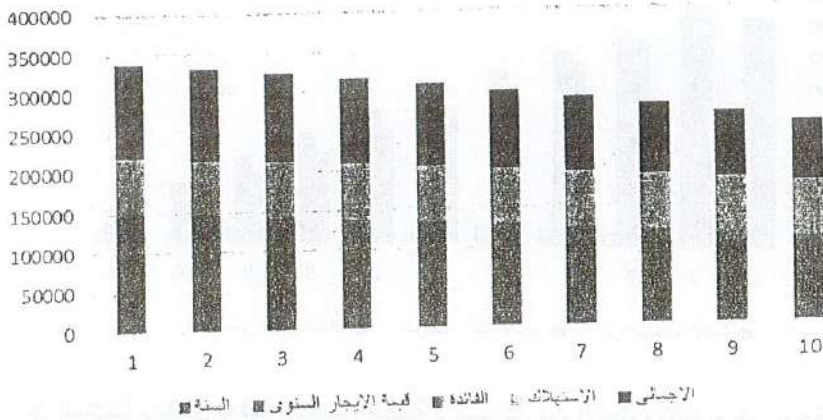
السنة	IFRS: 17		IAS: 17	
	اجمالي المصروفات بقائمة الدخل	الاستهلاك	الفائدة	قيمة الأيجال السنوى بقائمة الدخل
1	119,401	70,236	49,165	100,000
2	115,842	70,235	45,607	100,000
3	112,035	70,236	41,799	100,000
4	107,961	70,236	37,725	100,000
5	103,601	70,235	33,366	100,000
6	98,937	70,236	28,701	100,000
7	93,946	70,236	23,710	100,000
8	88,606	70,236	18,370	-100,000
9	82,892	70,236	12,656	100,000
10	76,778	70,236	6,542	100,000

توزيع مصروف الاستهلاك والفائدة على سنوات حق استخدام الاصل



يتضح مما سبق بعاليه أن مصروف الإيجار ثابت خلال السنوات العشر ١٠٠,٠٠٠ جنيه ولكن الأثر يظهر في قيمة مصروف الاستهلاك والذي يزداد مع الوقت مقابل انخفاض الفائدة لأن معدل العائد ثابت ولكن التغير في قيمة الالتزام.

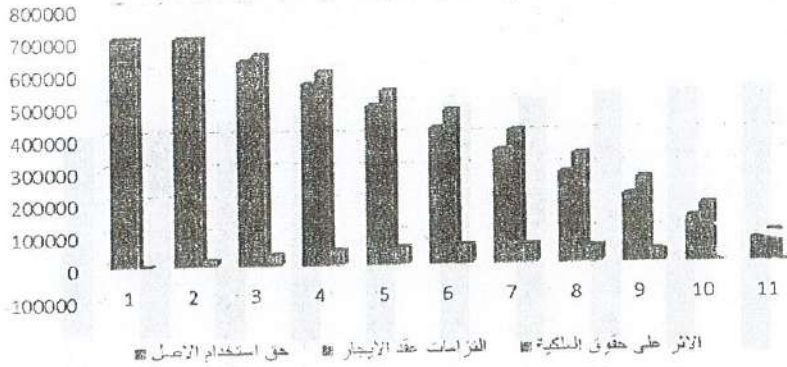
توزيع التكلفة (الاستهلاك + الفائدة) على سنوات حق استخدام الاصل



٢ - الأثر على قائمة المركز المالي:

السنة	IFRS: 16				IAS: 17	
	الأثر على حقوق الملكية	الرصيد	القرامات عقد الإيجار	الرصيد	حق استخدام الأصل	الالتزامات
0	0	0	702,358	0	702,358	0
1	19,401	651,523	702,358	632,122	702,358	0
2	35,242	597,130	651,523	561,887	632,122	0
3	47,278	538,929	597,130	491,651	561,887	0
4	55,239	476,654	538,929	421,415	491,651	0
5	58,839	410,020	476,654	351,180	421,415	0
6	57,777	338,721	410,020	280,944	351,180	0
7	51,723	262,431	338,721	210,708	280,944	0
8	40,329	180,802	262,431	140,472	210,708	0
9	23,221	93,458	180,802	70,236	140,472	0
10	(1)	(0)	93,458	0	70,236	0

قيمة الأصل والالتزام مع بيان الأثر على حقوق الملكية موزعة على سنوات حق استخدام الأصل

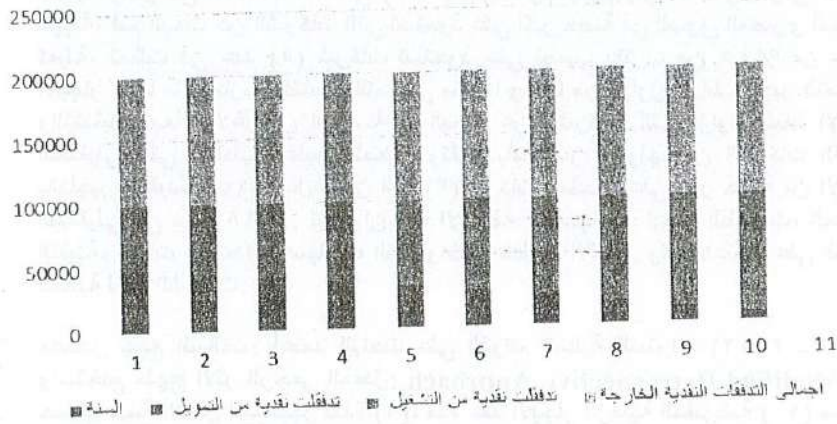


من الملاحظ بالشكل بعاليه انخفاض القيمة لرصيد كل من الأصل والالتزام الى درجة الانتهاء في اخر سنة (السنة العاشرة) نتيجة القياس كالمعيار لكل من مصروف الاستهلاك ومصروف الفائدة، بالإضافة الى اثر زيادة حقوق الملكية مقابل المكاسب المتحققة من توزيع مصروف الإيجار والتي ترتفع في السنوات الاولى حتى الخامسة وتبدأ في الانخفاض تدريجياً.

٣- الأثر على قائمة التدفقات النقدية:

IFRS: 17			IAS: 17	السنة
المصروفات اجمالي	م/ الاستهلاك	م/ الفائدة	قيمة الإيجار السنوى	
اجمالي التدفقات النقدية الخارجة	تدفقات نقدية خارجة بالتشغيل	تدفقات نقدية خارجة بالتمويل	تدفقات نقدية خارجة من التشغيل	
100,000	50,835	49,165	100,000	1
100,000	54,393	45,607	100,000	2
100,000	58,201	41,799	100,000	3
100,000	62,275	37,725	100,000	4
100,000	66,634	33,366	100,000	5
100,000	71,299	28,701	100,000	6
100,000	76,290	23,710	100,000	7
100,000	81,630	18,370	100,000	8
100,000	87,344	12,656	100,000	9
100,000	93,458	6,542	100,000	10

التدفقات النقدية من التشغيل والتمويل موزعة على سنوات حق استخدام الاصل



يلاحظ بالتوزيع بعاليه أن التدفقات النقدية من التمويل تبدأ مرتفعة وتنخفض مع مرور الزمن من سنة لآخرى نتيجة انخفاض قيمة حساب الحق في استخدام الاصل وتكاد تنتهي في السنوات الاخيرة، نظراً لان معدل الفائدة الضمني ينخفض من مرور سنوات عقد الايجار، والعكس تماماً لمصروف الاستهلاك.

ثانياً: دراسة مدى تأثير تطبيق IFRS: 16 على النسب والمؤشرات المالية للشركات التي تعتمد على الإيجار التشغيلي للاصول.

١- فيما يلي بيان بعدد عقود الإيجار وقيمتها بالمليون موزعة على أنشطة الشركات العاملة في مجال الإيجار والذي سيأثر بتطبيق IFRS: 16 عند تطبيقه في مصر، من واقع البيانات المتاحة للهيئة العامة للرقابة المالية حتى سنة ٢٠١٨. وفق اعتبار الأهمية النسبية لقيمة وعدد العقود:

م	النشاط	عدد العقود	القيمة بالمليون
١	عقارات وأراضي	٥٦	٥٢١٤
٢	الات ومعدات	٥٠	٨٧٩
٣	طائرات	١	٤٤٥
٤	سيارات نقل	١٢٥	٣٢٤
٥	معدات ثقيلة	٣٢	٢٥٢
٦	خطوط انتاج	١٠	١٨٩
٧	سيارات ملاكى	١٠٥	١٤٨

٢- لما كان عدد الشركات العاملة في مصر في مجال التأجير ومسجلة بالهيئة العامة للرقابة المالية يصل في سنة ٢٠١٨ الى (٢٩٣) شركة وجميعهم شركات أموال وفق شروط الهيئة، فتم البحث عن الشركات التي تستحوذ على اكبر حصة في السوق المصري لسحبها كعينة، تمثلت في عدد (٥) شركات تستحوذ على نصيب يقترب من ٤٥% من سوق الإيجار منها من يمارس التأجير التمويلي منفرداً ومنها من يزاول نشاط التأجير التمويلي والتشغيلي معاً. ولاغراض الدراسة تم البحث عن الشركات التي تزاول نشاط الإيجار التشغيلي التي سينطبق عليها المعيار وتقوم باستئجار أصولها من الشركات القائمة بالتأجير ومقيدة بسوق المال فتبين انها (٣) شركات تستحوذ على اكبر حصة من الإيجار التشغيلي في سنة ٢٠١٨. تبين ان تلك الأنشطة معظمها في ايجار الطائرات، المعدات الثقيلة، الآلات والمعدات، سيارات النقل واخيراً خطوط الانتاج. وتم الاعتماد على القوائم المالية لتلك الشركات.

٣- مصادر جمع البيانات: اعتمد الباحث على القوائم المالية للسنوات (٢٠١٢- ٢٠١٧) واستخدم منهج الاثر الرجعي المعدل: Modified Retrospective Approach، في حساب قيمة الاصل المستأجر لمدة (٦)، مدة عقد الإيجار الزمنية المفترضة (١٠) سنوات وبالتالي المدة الزمنية المتبقية في العقد (٤) سنوات.

٤- افترض الباحث الافتراضات التالية لاعتبارات التطبيق:

- ثبات معدلات الاهلاك
- طريقة القسط الثابت للاهلاك
- عدم وجود اضمحلال لقيمة عقد الإيجار (الحق في استخدام الاصل)
- معدل الفائدة الذي استرشد به الباحث ١٨,٢٥% وهو سعر العائد على الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في سنة ٢٠١٨ حتى تكون الدراسة قريبة من التاريخ الفعال للتطبيق، بداية من السنوات ٢٠١٢ وافترض ثباته في السنوات (٤) الباقية للعقد. لاغراض حساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية لعقد الايجار والتي تقابل القيمة الحالية للاصل (الحق في استخدام الاصل) ويقابلها التزامات مدفوعات مصروف الايجار الثابتة والتي يتم توزيعها على مصروف استهلاك وفائدة.

٥- اعتمد الباحث على الايضاحات المتممة والمرفقة بالقوائم المالية لشركات العينة لحساب قيمة الالتزامات الناشئة عن عقود الايجار باعتبارها تمثل مستحقات لايد من ادراجها بقائمة المركز المالي للشركة المستأجرة مع حساب القيمة الحالية عن تلك المستحقات والتي تقابل القيمة الحالية للحق في استخدام الاصل في اول سنة من سنوات عقد الإيجار التشغيلي. للمقارنة للبيانات قبل التطبيق والاثر الناتج من التطبيق.

٦- لما كان الباحث يعتمد في دراسة اثار تطبيق المعيار IFRS: 16 في ضوء الزيادة المؤكدة للاصول والالتزامات نتيجة ظهور حسابات جديدة تتوافق مع تطبيق المعيار متمثلة في:

- ح/ الحق في استخدام الاصل (أصول - ضمن الاصول غير المتداولة)
 - ح/ التزامات مدفوعات الايجار (التزامات - ضمن الالتزامات طويلة الاجل)
- بناء عليه يعتمد الباحث على اجمالي متوسطات حسابات القوائم المالية و بعض من النسب والمؤشرات المالية للحكم على مدى امكانية مساهمة المعيار الجديد في جودة نتائج عرض القوائم المالية من عدمه، واعتمد الباحث في سنوات العينة المختارة على ما يلي:

- ١- متوسط اجمالي الاصول
 - ٢- متوسط العائد قبل الفوائد والضريبة إلى متوسط إجمالي الاصول (العائد على الاصول) ROA.
 - ٣- نسبة متوسط اجمالي الالتزامات والديون إلى متوسط اجمالي حقوق الملكية.
 - ٤- نسبة متوسط اجمالي الاصول إلى متوسط اجمالي حقوق الملكية.
 - ٥- نسبة متوسط اجمالي الاصول إلى متوسط اجمالي الالتزامات والديون.
 - ٦- نسبة متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال ^{١٥} WACC
- و لاغراض التحليل الاحصائي في برنامج SPSS يستخدم الباحث الرموز التالية:

- 1- Average Total Assets before (ATA: before)
- 2- Average Total Assets after (ATA: after)
- 3- Average Return of Assts before (ROA: before)
- 4- Average Return of Assts after (ROA: after)

^{١٥} - التكلفة المرجحة لرأس المال Weighted Average Cost of Capital
لمزيد من التفاصيل راجع الموقع التالي: <https://www.investopedia.com/terms/w/wacc.asp>

- 5- Ratio of Average Total Obligations & Debets: Average Total Owners Equity before (R: ATOD: ATOE before)
- 6- Ratio of Average Total Obligations & Debets: Average Total Owners Equity after (R: ATOD: ATOE after)
- 7- Ratio of Average Total Assets: Average Total Owners Equity before (R: ATA: ATOE before)
- 8- Ratio of Average Total Assets: Average Total Owners Equity after (R: ATA: ATOE after)
- 9- Ratio of Average Total Assets: Average Total Obligations & Debets before (R: ATA: ATOE before)
- 10- Ratio of Average Total Assets: Average Total Obligations & Debets after (R: ATA: ATOE after)
- 11- WACC before (WACC: before)
- 12- WACC after (WACC: after)

قام الباحث بتجميع القيمة الحالية لأصول عقود الإيجار التشغيلي (الحق في استخدام الأصل) والتزامات مدفوعات الإيجار، وكذلك مصروف الإيجار الذي تم إعادة احتسابه وتوزيعه كالمعيار على مصروف الاستهلاك ومصروف الفائدة لمقارنة النسب والمؤشرات المالية الموضحة بعاليه قبل وبعد تطبيق المعيار لبيان اثر تطبيق المعيار على جودة البيانات. كما قام الباحث باختبار نتائج الدراسة التطبيقية على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية¹¹ SPSS وأستخدم منها تحليل Compare Means: Paired Samples Test لجميع المؤشرات لاختبار صحة فروض الدراسة، يراعى أن القيم الواردة بالجدول التالية بالمليون جنيه لسنوات العينة من ٢٠١٢-٢٠١٧ (٦ سنوات):

جدول رقم (١)

متوسط اجمالي الاصول قبل وبعد التطبيق لشركات العينة

التغيير في الاصول	متوسط الاصول بعد التطبيق	متوسط الاصول قبل التطبيق	السنة
١١٩%	٢٠٨٧٩	١٧٦١١	٢٠١٢
١٢٠%	٢٧٤٥٦	٢٢٨١٦	٢٠١٣
١٢٣%	٣١٧١٠	٢٥٨٢٩	٢٠١٤
١١٣%	٤١٣٧٠	٣٦٧٥٦	٢٠١٥
١١٠%	٤٩٤٩٣	٤٥٠٢٥	٢٠١٦
١٢٢%	٦٨٤٣٦	٥٢٩٠٥	٢٠١٧

¹¹ - د/ سمير كامل عاشور ود/ سامية أبو الفتح سالم: العرض والتحليل الاحصائي باستخدام SPSS، بدون ناشر: معهد الدراسات والبحوث الاحصائية - جامعة القاهرة (القاهرة) سنة ٢٠١٣.

يتضح من الجدول بعاليه أن متوسط الاصول بعد التطبيق يتجه للزيادة ونسبة التغيير على مدار سنوات العينة تزداد ويرجع ذلك نتيجة ظهور رصيد حساب "الحق في استخدام الاصل" والذي يتم عرضه في قائمة المركز المالي عند تطبيق المعيار. ويؤكد ذلك التحليل الاحصائي والموضح ادناه والذي يشير الى ان قيمة اختبار T-test المحسوبة اكبر من الجدولية كما ان القيمة الاحتمالية لها = 0.018 وهي اقل من القيمة المفترضة 0.05، مما يشير إلى وجود فروق بين المتوسطات وبالتالي اجماليات الاصول تختلف عن قبل وبعد التطبيق.

Paired Samples Test (T-Test)

Sig (2-tailed)	t	df	N	
0.018	-3.446	5	6	Average.Total. Assets.before & Average.Total. Assets.after Pair 1

جدول رقم (٢)

متوسط العائد على الاصول قبل الفوائد والضريبة لشركات العينة قبل وبعد التطبيق

التغيير في نسبة العائد	معدل العائد على متوسط الاصول ROA بعد التطبيق	متوسط العائد قبل الفوائد والضريبة بعد التطبيق	متوسط الاصول بعد التطبيق	معدل العائد على متوسط الاصول ROA قبل التطبيق	متوسط العائد قبل الفوائد والضريبة قبل التطبيق	متوسط الاصول قبل التطبيق	السنة
0.70%	1.62%	338	2.879	2.32%	4.9	17611	2012
0.10%	2.44%	670	27456	2.54%	580	22816	2013
0.08%	3.53%	1119	31710	3.61%	932	25829	2014
0.06%	4.27%	1766	41370	3.71%	1364	36756	2015
0.76%	4.68%	2316	49493	3.92%	1765	45025	2016
1.97%	6.39%	4373	68436	4.42%	2471	52905	2017

يتضح من الجدول بعاليه أن متوسط العائد على الاصول ROA بعد التطبيق يبدأ في الانخفاض وهذا شيء طبيعي لظهور رصيد حساب جديد ضمن الاصول "الحق في استخدام الاصل" ومن ثم زيادة رصيد حسابات الاصول مما يؤدي إلى انخفاض نسبة العائد على الاصول ولكن مع بدء السنة الثالثة يبدأ في الصعود نتيجة تخفيض حساب الاصل بالاستهلاك. ويؤكد ذلك التحليل الاحصائي والموضح ادناه والذي يشير الى ان قيمة T-test المحسوبة أقل من الجدولية والقيمة الاحتمالية أكبر من القيمة المفترضة 0.05، وبالتالي لا توجد فروق معنوية بين متوسط العائد قبل وبعد التطبيق ولكن يلاحظ ان في المعدل في السنوات حتى الثالثة من التطبيق أقل من بعد التطبيق ولكن سرعان الزيادة في المعدل ويرجع ذلك إلى ارتفاع العائد وانخفاض قيمة الاصول.

Paired Samples Test (T-Test)

Sig. (2-tailed)	t	df	N	
0.312	-1.124	5	6	ROA.before & ROA.after Pair 1

جدول رقم (٣)

نسبة متوسط اجمالي الديون والالتزامات الى متوسط اجمالي حقوق الملكية قبل وبعد التطبيق لشركات العينة

التغيير في النسبة	النسبة بعد التطبيق	متوسط اجمالي حقوق الملكية بعد التطبيق	متوسط اجمالي الالتزامات و الديون بعد التطبيق	النسبة قبل التطبيق	متوسط اجمالي حقوق الملكية قبل التطبيق	متوسط اجمالي الالتزامات و الديون قبل التطبيق	السنة
١,٦٣	%٤,٢٦	٣٩٦٧	١٦٩١٢	%٢,٦٤	٤٨٤٣	١٢٧٦٨	٢٠١٢
١,٥٤	%٣,٧٥	٥٧٦٦	٢١٦٩٠	%٢,٢٤	٧٠٧٣	١٥٧٤٣	٢٠١٣
٠,٩٤	%٣,١٧	٧٦١٠	٢٤١٠٠	%٢,٢٣	٨٠٠٧	١٧٨٢٢	٢٠١٤
٠,٧٦	%٣,٧٦	٨٦٨٨	٣٢٦٨٢	%٣,٠٠	٩١٨٩	٢٧٥٦٧	٢٠١٥
٠,٧٠	%٣,٥٥	١٠٨٨٨	٣٨٦٠٥	%٢,٨٥	١١٧٠٧	٣٣٣١٩	٢٠١٦
٠,٢٢	%٣,٧٧	١٤٣٧٢	٥٤٠٦٤	%٣,٥٥	١٢٢٩٩	٤٣٦٠٦	٢٠١٧

يتضح من التحليل بعاليه ارتفاع نسبة متوسط الالتزامات والديون الى نسبة متوسط اجمالي حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار نتيجة ظهور حساب جديد "الالتزامات مدفوعات الايجار" ضمن الالتزامات والديون، مما يمثل شفافية وجودة في عرض نسبة التمويل الى حقوق الملكية وبالتالي الأثر على الرافعة المالية لشركات العينة، وتنتج الى الانخفاض نتيجة تخفيض هذا الرصيد بناء على سداد تلك الالتزامات على مدار سنوات الدراسة، كما اظهر التحليل الاحصالي سلامة التحليل المالي حيث قيمة T-test المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وبقيمة احتمالية اقل من القيمة المفترضة ٠,٠٥ مما يدل على وجود فروق في متوسطات المؤشر المالي.

Paired Samples Test

Sig. (2-tailed)	df	t	
.007	5	-4.446	R. ATOD.to.ATOE. befor Pair 1 R. ATOD.to.ATOE. after

جدول رقم (٤)

نسبة متوسط اجمالي الاصول الى متوسط اجمالي حقوق الملكية قبل وبعد التطبيق لشركات العينة

التغيير في النسبة	النسبة بعد التطبيق	متوسط حقوق الملكية بعد التطبيق	متوسط اجمالي الاصول بعد التطبيق	النسبة قبل التطبيق	متوسط حقوق الملكية قبل التطبيق	متوسط اجمالي الاصول قبل التطبيق	السنة
-------------------	--------------------	--------------------------------	---------------------------------	--------------------	--------------------------------	---------------------------------	-------

		التطبيق			التطبيق	التطبيق	
١,٦٣	٥,٢٦	٣٩٦٧	٢.٨٧٩	٣,٦٤	٤٨٤٣	١٧٦١١	٢.١٢
١,٥٤	٤,٧٧	٥٧٦٦	٢٧٤٥٦	٣,٢٣	٧.٧٣	٢٢٨١٦	٢.١٣
٠,٩٤	٤,١٧	٧٦١٠	٣١٧١٠	٣,٢٢	٨.٠٧	٢٥٨٢٩	٢.١٤
٠,٧٦٢	٤,٧٦	٨٦٨٨	٤١٣٧٠	٤,٠٠	٩١٨٩	٣٦٧٥٦	٢.١٥
٠,٧٠	٤,٥٥	١٠.٨٨٨	٤٩٤٩٣	٣,٨٥	١١٧.٧	٤٥٠.٢٦	٢.١٦
٠,٢٢	٤,٧٤	١٤٣٧٢	٦٨٤٣٦	٤,٥٤	١٢٢٩٩	٥٥٩.٥	٢.١٧

يتضح من التحليل بعاليه ارتفاع نسبة متوسط اجمالي الاصول الى متوسط اجمالي حقوق الملكية بعد التطبيق نتيجة ظهور حساب جديد ضمن الاصول متمثل في "الحق في استخدام الاصل" مع اتجاه النسبة الى الانخفاض نتيجة تخفيض حساب الاصل بقيمة الاستهلاك والفائدة، ويؤكد على ذلك نتيجة اختبار T-test حيث أن القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية ذات قيمة احتمالية اقل من القيمة المتوقعة ٠,٠٥ مما يشير الى وجود فروق بين متوسطات المؤشر المالي.

Paired Samples Test

Sig. (2-tailed)	df	t	R.ATA.to. ATOE.before R.ATA.to. ATOE.after
.007	5	-4.363	Pair 1

جدول رقم (٥)

نسبة متوسط اجمالي الاصول الى متوسط اجمالي الديون والالتزامات قبل وبعد التطبيق لشركات العينة

السنة	متوسط اجمالي الاصول قبل التطبيق	متوسط الالتزامات و الديون بعد التطبيق	النسبة قبل التطبيق	متوسط اجمالي الاصول بعد التطبيق	النسبة بعد التطبيق	التغيير في النسبة
٢٠١٢	١٧٦١١	١٦٩١٢	١,٣٨	٢.٨٧٩	١,٣٨	(٠,٥٧)
٢٠١٣	٢٢٨١٦	٢١٦٩٠	١,٤٥	٢٧٤٥٦	١,٤٥	(٠,٦٦)
٢٠١٤	٢٥٨٢٩	٢٤١٠٠	١,٤٤	٣١٧١٠	١,٤٤	(٠,٦٩)
٢٠١٥	٣٦٧٥٦	٣٢٦٨٢	١,٣٣	٤١٣٧٠	١,٣٣	(٠,٥٤)
٢٠١٦	٤٥٠.٢٦	٣٨٦.٥	١,٣٥	٤٩٤٩٣	١,٣٥	(٠,٥٧)
٢٠١٧	٥٥٩.٥	٥٤٠.٦٤	١,٢٨	٦٨٤٣٦	١,٢٨	(٠,٤٩)

يتضح من التحليل بعاليه انخفاض نسبة متوسط اجمالي الاصول الى متوسط اجمالي الالتزامات والديون بعد التطبيق نتيجة تضمين حساب "الالتزامات مدفوعات الايجار" بنصيبها من فرق القيمة التي سيتم ردها الى حقوق الملكية مقابل الفائدة المخفضة من قيمة الاستهلاك الواردة

ضمن رصيد حساب الالتزام بمدفوعات الأيجار، ويؤكد على ذلك نتيجة T-test التحليل الإحصائي حيث كانت القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 0,000.

Paired Samples Test

Sig. (2-tailed)	df	t	
000	5	19.814	R.ATA.to.ATOD.before R.ATA.to.ATOD.after

جدول رقم (٦)

التكلفة المرجحة لرأس المال WACC لشركات العينة قبل التطبيق

التكلفة المرجحة للاموال WACC قبل التطبيق	عوائد الديون بعد ضريبة الدخل	عوائد الديون	معدل الفائدة السائد في سوق المال	متوسط إجمالي الديون قبل التطبيق	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية	قيمة العائد قبل التطبيق	متوسط إجمالي حقوق الملكية قبل التطبيق	السنة
%٧,٤١	٧٣١	٩٧٤	%٩,٢٥	١٠٥٣٥	%٨,٤٤	٤٠٩	٤٨٤٣	٢٠١٢
%٧,٤٩	٩٦٤	١٢٨٥	%٩,٥٠	١٣٥٢٩	%٨,١٩	٥٨٠	٧٠٧٣	٢٠١٣
%٨,٢٤	١٠٦٩	١٤٢٥	%٨,٧٥	١٦٢٨٦	%١١,٦٥	٩٣٢	٨٠٠٧	٢٠١٤
%٩,٧٥	١٥٧٧	٢٠٣٥	%٩,٧٥	٢٠٨٧١	%١٤,٨٤	١٣٦٤	٩١٨٩	٢٠١٥
%٩,٧٩	٢١٠٢	٢٧١٢	%٩,٧٥	٢٧٨١٩	%١٥,٠٨	١٧٦٥	١١٧٠٧	٢٠١٦
%١٠,٩٣	٢٩٩٨	٣٨٦٨	%١٠,٢٥	٣٧٧٣٩	%٢٠,٠٩	٢٤٧١	١٢٢٩٩	٢٠١٧

تم اختيار معدل العائد على الودائع لاجل تزيد عن ٣ شهور باعتبارها معدل عائد خالي من الخطر بسوق المال.

جدول رقم (٧)

التكلفة المرجحة لرأس المال WACC لشركات العينة بعد التطبيق

التكلفة المرجحة للاموال WACC بعد التطبيق	عوائد الديون بعد ضريبة الدخل	عوائد الديون	معدل الفائدة السائد في سوق المال	متوسط إجمالي الديون بعد التطبيق	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية	قيمة العائد بعد التطبيق	متوسط إجمالي حقوق الملكية بعد التطبيق	السنة
%٧,٤٢	١٠٦٨	١٤٢٣	%٩,٢٥	١٤٩٨٣	%٨,٥٣	٣٣٨	٣٩٦٧	٢٠١٢
%٨,١٤	١٣٩٩	١٨٦٦	%٩,٥٠	١٩٦٣٨	%١١,٦٢	٦٧٠	٥٧٦٦	٢٠١٣
%٨,٦١	١٤٨٩	١٩٨٥	%٨,٧٥	٢٢٦٨٢	%١٤,٧١	١١١٩	٧٦١٠	٢٠١٤
%١٠,٨٥	١٨٨٨	٢٤٣٦	%٩,٧٥	٢٤٩٨٨	%٢٠,٣٣	١٧٦٦	٨٦٨٨	٢٠١٥
%١٠,٧٢	٢٧٤٢	٣٥٣٩	%٩,٧٥	٣٦٢٩٤	%٢١,٢٧	٢٣١٦	١٠٨٨٨	٢٠١٦
%١٤,٢٠	٢٩٦١	٣٨٢٠	%١٠,٢٥	٣٧٢٧١	%٣٠,٤٣	٤٣٧٣	١٤٣٧٢	٢٠١٧

يتضح من جدولى رقم (٦) و (٧) ارتفاع التكلفة المرجحة لرأس المال WACC لشركات العينة بعد التطبيق نتيجة ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية الناتج عن ارتفاع فى قيمة العائد قبل الفوائد والضريبة على حقوق الملكية، والتغيير فى النسبة يبدأ قليلاً نسبياً فى بداية تطبيق المعيار ثم يرتفع فى السنوات التالية والذي يظهره جدول رقم (٨)، ويؤكد على ذلك نتيجة اختبار T-test فكانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية قبل التطبيق ١٥.٢٧ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ وبعد التطبيق ٩,٨٤ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يشير إلى صحة التحليل ورفض الفرض باختلاف النتائج بعد التطبيق وتحسين فى معدل التكلفة المرجحة لرأس المال WACC.

One-Sample Test

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
10.4392	7.4308	8.93500	.000	5	15.270	WACC: before
12.6001	7.3799	9.99000	.000	5	9.839	WACC: after

جدول رقم (٨)
مقارنة التكلفة المرجحة لرأس المال WACC لشركات العينة قبل و بعد التطبيق

السنة	التكلفة المرجحة للاموال WACC قبل التطبيق	التكلفة المرجحة للاموال WACC بعد التطبيق	التغير فى النسبة
٢٠١٢	٧,٤١%	٧,٤٢%	٠,٠١%
٢٠١٣	٧,٤٩%	٨,١٤%	٠,٦٥%
٢٠١٤	٨,٢٤%	٨,٦١%	٠,٣٧%
٢٠١٥	٩,٧٥%	١٠,٨٥%	١,٠٧%
٢٠١٦	٩,٧٩%	١٠,٧٢%	٠,٩٤%
٢٠١٧	١٠,٩٣%	١٤,٢٠%	٣,٢٧%

النتائج :

تشير نتائج الدراسة التطبيقية والاحصائية إلى ما يلى:

نتيجة اختبار الفرض الاول:

رفض صحة الفرض الاول: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) نتيجة تطبيق المعيار واختلاف نتائج عرض القوائم المالية، متمثلة فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

نتيجة اختبار الفرض الثاني :

رفض صحة الفرض الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) نتيجة تطبيق المعيار من وجود فروق تؤدي إلى اختلاف نتائج النسب والمؤشرات المالية.

وبالتالي تطبيق المعيار يؤدي إلى تحسين عرض بيانات القوائم المالية على النحو الذي يعكس على تحسين نتائج النسب والمؤشرات المالية عند اجراء المقارنات بين الشركات العاملة في مجال الإيجار التشغيلي بصورة أكثر دقة وشفافية وبالتالي مزيد من جودة البيانات، وهو ما استحدثه المعيار عند التطبيق.

التوصيات :

على ضوء الدراسة التحليلية للمعيار الحالي الدولي والمصري للتأجير التمويلي والمعيار الجديد IFRS: 16 وقانون التأجير التمويلي رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، والنتائج التي توصل اليها الباحث من الدراسة التطبيقية والاحصائية يوصي الباحث بما يلي:

- ١- تطبيق المعيار الجديد IFRS: 16 يؤدي إلى تحسين نتائج عرض بيانات ومعلومات القوائم المالية كالمعيار الجديد.
- ٢- ضرورة تعديل قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضريبة على الدخل للسماح بخصم الاستهلاك والفائدة (مصروف الإيجار) كالمعيار من الوعاء الخاضع للضريبة على الدخل استرشاداً بقانون التأجير التمويلي والتخصيم باعتبارهما من التكاليف واجبة الخصم وتمثل مصروفات فعلية يتحملها المستأجر.
- ٣- السماح للمستأجر برد ضريبة القيمة المضافة للأصل الذي تم إستيجاراه وينطبق على عقد الإيجار التشغيلي وفق متطلبات المعيار الجديد من أول أقرار ضريبي كما في حالة التأجير التمويلي.
- ٤- إعفاء عقود الإيجار التشغيلي (الحق في استخدام الأصل) عندما تتفق مع المعيار الجديد: من رسوم التوثيق والشهر والقيّد ورسوم اثبات التاريخ بالشهر العقاري اسوة بعقود الإيجار التمويلي.
- ٥- إعفاء عقود الإيجار التشغيلي (الحق في استخدام الأصل) عندما تتفق مع المعيار الجديد: من الضريبة على التصرفات العقارية اسوة بعقود الإيجار التمويلي.
- ٦- ضرورة الاهتمام بالأخذ في الحسبان نسبة WACC التكلفة المرجحة لرأس المال عند مقارنة القوائم المالية للشركات التي تهتم باستخدام الإيجار التشغيلي عند اتخاذ قرار الاستثمار.

- 1- Giulia De Martino, "Considerations on the subject of lease accounting". *Advances in Accounting*, Volume 27, Issue 2, December 2011, Pages 355-365.
- 2- Ron van Kints, L. L. Louis Spoor, "Leases on balance, a level playing field?" *Advances in Accounting*, Volume 44, 23 November 2018.
- 3- Agus Fredy Maradona, Parmod Chand." The Pathway of Transition to International Financial Reporting Standards (IFRS) in Developing Countries: Evidence from Indonesia". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Volume 30, March 2018, Pages 57-68.
- 4- Begoña Giner, Paloma Merello, Francisca Pardo, "Assessing the impact of operating lease capitalization with dynamic Monte Carlo simulation" *Journal of Business Research*, Volume 26, 5 December 2018.
- 5- Charlene Kamau Njorogec." Tourist Trap: The new lease accounting standard and debt covenants". *Journal of Accounting Education*, Volume 45, December 2018, Pages 45-59.
- 6- Roger C. Graham, K. C. Lin, "How will the new lease accounting standard affect the relevance of lease asset accounting?". *Advances in Accounting*, Volume 42, September 2018, Pages 83-95.
- 7- Paul Munter, "Lessor accounting under ASC 842 – Not necessarily business as usual". *Journal of Accounting Education*, Volume 43, June 2018, Pages 57-60.
- 8- Masaki Kusano, "Effect of capitalizing operating leases on credit ratings: Evidence from Japan". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Volume 30, March 2018, Pages 45-56.
- 9- Chandana Alawattage, Loai Ali Alsaid, "Accounting and structural reforms: A case study of Egyptian electricity". *Critical Perspectives on Accounting*, Volume 50, January 2018, Pages 15-35
- 10- Fernando Comiran, Carol M. Graham, "Comment letter activity: A response to proposed changes in lease accounting". *Research in Accounting Regulation*, Volume 28, Issue 2, October 2016, Pages 109-117.

- 11- Masaki Kusano, Yoshihiro Sakuma, Noriyuki Tsunogaya, "Economic consequences of changes in the lease accounting standard: Evidence from Japan". *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Volume 12, Issue 1, April 2016, Pages 73-88.
- 12- Su-Jane Hsieh, Yuli Su, "The economic implications of the earnings impact from lease capitalization". *Advances in Accounting*, Volume 31, Issue 1, June 2015, Pages 42-54.

١٣- الهيئة العامة للرقابة المالية - مصر

14- http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp

15- <https://www.investopedia.com/terms/w/wacc.asp>

١٦- د/ سمير كامل عاشور ود/ سامية أبو الفتوح سالم: العرض والتحليل الإحصائي باستخدام SPSS، بدون ناشر، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة (القاهرة) سنة ٢٠١٣.